تُعتبر اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) كيان منفصل ومستقل عن وزارة الخارجية. تم أنشأها من قبل الكونجرس الأمريكي، وهي هيئة استشارية حكومية أميركية مستقلة ومؤيدة من الحزبين وتعمل على مراقبة الحرية الدينية في جميع أنحاء العالم، وتقدم التوصيات السياسة للرئيس ووزير الخارجية والكونغرس. تستند توصيات اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) على ولايتنا القانونية والمعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى. يمثل التقرير السنوي لعام 2016 تتويجا للعمل على مدار عام من قبل المفوضين والموظفين المختصين لتوثيق الانتهاكات على الأرض وتقديم التوصيات السياسة المستقلة إلى حكومة الولايات المتحدة. التقرير السنوي لعام 2016 يغطي الفترة من 1 فبراير لعام 2015 حتى 29 فبراير لعام 2016، على الرغم من ورود بعض الأحداث الهامة التي وقعت بعد هذا الإطار الزمني.

المملكة العربية السعودية

النتائج الرئيسية: على الرغم من وجود بعض التحسن في الحرية الدينية، فإن المملكة العربية السعودية تبقى متفردة في القمع بدرجة تحظر فيها التعبير العلني عن أي ديانة غير الإسلام، وقد أظهر عدد من القضايا البارزة العام الماضي تجاهل الحكومة المتواصل لحرية الفكر، والرأي، والدين أو المعتقد. تفضل الحكومة تفسيرها الخاص للإسلام السني على كافة التفسيرات الأخرى وتحظر أية أماكن عامة للعبادة لغير المسلمين في البلاد. ولازالت مستمرة في ملاحقة وسجن وجلد الأفراد بسبب المعارضة والردة والكفر والشعوذة، ويصنف قانون 2014 الجديد الكفر والدعوة إلى الإلحاد على أنه إرهابا، وقد تم استخدامه لملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم. إضافة إلى ذلك، تواصل السلطات القمع والتمييز ضد رجال الدين المعارضين وأعضاء الطائفة الشيعية الذين ينتقدون الحكومة ويدعون إلى حقوق متساوية. وبناءً على هذه الانتهاكات الممنهجة والمستمرة والفادحة للحرية الدينية، مرة أخرى توصي اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) في عام 2016 أن تحدد المملكة العربية السعودية باعتبارها "دولة تثير قلقا خاصا" بموجب قانون الحرية الدينية الدولية (IRFA). على الرغم من أن وزارة الخارجية قد حددت المملكة العربية السعودية بلد مصدر قلق خاص مرارا وتكرارا منذ عام 2004، وكان آخرها في يوليو عام 2014، فقد تم وضع إلغاء لأجل غير مسمى منذ عام 2006 على اتخاذ إجراء تكليف تشريعي غير ذلك المخول من جانب القانون نتيجة للتحديد كبلد مصدر قلق خاص.

معلومات أساسية

المملكة العربية السعودية هي دولة إسلامية رسميا مؤسسة على مدرسة الفقه الحنبلي. يتألف دستور المملكة من القرآن والسنة (أحاديث النبي محمد عليه السلام). يبلغ تعداد السكان ما يقرب من 28 مليون نسمة، من ضمنهم ما يقرب من ثمانية إلى 10 ملايين من العمال الأجانب من مختلف الأديان، بما في ذلك على الأقل

مليون إلى مليونين من غير المسلمين. يعتبر حوالي 85-90 بالمائة من المواطنين من المسلمين السنة و10-15 بالمائة من المسلمين الشيعة.

أثناء فترة إعداد التقرير، كان هناك زيادة كبيرة في عدد الهجمات الإرهابية التي تستهدف المسلمين الشيعة في المنطقة الشرقية. تم ارتكاب معظم الهجمات من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أو جماعات منتسبة إليها. بناءً على ذلك، ألقت الحكومة السعودية القبض على مئات من الأشخاص الذين كانوا إما متورطين في الأحداث أو كانوا مرتبطين مع داعش أو يروجون لرسالتها. علاوةً على ذلك، أدان العديد من المسئولين ورجال الدين بشكل علني الهجمات ضد الطائفة الشيعية ودعوا إلى الوحدة الوطنية.

في السنوات الأخيرة، أجرت الحكومة السعودية تحسينات في السياسات والممارسات المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد؛ ومع ذلك، فإنها استمرت في تقييد معظم أشكال التعبير الديني العام الذي يتعارض مع تفسيرها الخاص بالإسلام السني. يستند المسئولون السعوديون بهذا على تفسيرهم للحديث ويصرحون بأن ذلك ما هو متوقع منهم كبلد يستضيف أقدس مسجدين في الإسلام، في مكة المكرمة والمدينة المنورة. تنتهك هذه السياسة حقوق الآخرين من المسلمين السنة الذين يتبعون مدارس مختلفة من الفكر والشيعة والمسلمين الإسماعيليين، وكل من العمال المغتربين المسلمين وغير المسلمين. أثناء فترة إعداد التقرير، صرّح المسئولون السعوديون أن النظام القضائي بصدد جمع وتنسيق قانون العقوبات والعمل على جعله متسقًا مع معايير حقوق الإنسان.

في حين أن الحكومة اتخذت بعض الخطوات لمعالجة المخاوف المشروعة لمكافحة التطرف الديني ومجابهة الدعوة للعنف في الخطب والمواد التعليمية، لا تزال الإجراءات الحكومية الأخرى تقيد الأنشطة الدينية السلمية والتعبير عن طريق قمع الآراء والممارسات الدينية للمسلمين السعوديين وغير السعوديين التي لا تتفق مع المواقف الرسمية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة لم تقم بجمع وتنسيق قوانين حماية الممارسات الدينية الخاصة بالعمال الوافدين من غير المسلمين في البلاد على نطاق واسع، مما يعزز الشعور بانعدام الأمن.

أوضاع الحرية الدينية من عام 2015 إلى 2016

التحسينات الأخيرة: لاحظت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) بعض التحسن في السنوات الأخيرة والتي تشمل: تقليص صلاحيات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما هو موضح فيما يلي؛ تعزيز "ثقافة الحوار" والتفاهم بين المجتمعات الدينية الإسلامية داخل المملكة وتعزيز الحوار بين الأديان في المحافل الدولية؛ تحسين ظروف التعبير الديني العام من قبل المسلمين الشيعة في بعض أماكن المنطقة الشرقية؛ استمرار الجهود لمواجهة الفكر المتطرف داخل المملكة؛ ويشمل هذا إقالة رجال الدين والمدرسين الذين يعتنقون آراءً غير متسامحة أو متطرفة، وإجراء المزيد من التنقيحات لإزالة المقاطع غير المتسامحة من الكتب المدرسية والمناهج الدراسية.

القيود المفروضة على المسلمين الشيعة والمعارضين: استمرت الاعتقالات والاحتجازات المتفرقة في صفوف المعارضين من المسلمين الشيعة. لسنوات عديدة، وخاصة منذ عام 2011، اعتقلت الحكومة وسجنت المسلمين الشيعة للمشاركة في المظاهرات أو الدعوة إلى الإصلاح علنًا؛ وعقد تجمعات دينية صغيرة في منازل خاصة بدون تراخيص؛ وتنظيم الفعاليات الدينية أو الاحتفال بالأعياد الدينية في أجزاء معينة من البلاد؛ وقراءة المواد الدينية في المنازل الخاصة أو (قاعات الصلاة) الحسينيات. كثيرا ما يشير المسئولون السعوديون إلى المخاوف الأمنية – بدلًا من تحجيم الحرية الدينية – لتبرير هذه القيود.

طبقًا لوزارة الخارجية، فإن معظم المساجد الشيعية القائمة في المنطقة الشرقية غير قادرة على الحصول على تراخيص للعمل، مما يجعلها عرضة لخطر الإغلاق الوشيك، كما أن الطائفة الشيعية تواجه أيضًا تمييزًا في التعليم، والتوظيف، والجيش، والتمثيل السياسي، والقضاء.

في السنوات الأخيرة، صدرت أحكام على العديد من رجال الدين الشيعة بالسجن لمدد طويلة أو أحكام الإعدام بسبب أنشطتهم. على سبيل المثال، في يناير من عام 2016، تم إعدام الشيخ نمر النمر، بعد أن صدر عليه حكم بالإعدام من قبل المحكمة الجنائية المتخصصة بتهمة "التحريض على الفتنة الطائفية"، وعصيان الحكومة، ودعم أعمال الشغب. تعتبر المحكمة الجنائية المتخصصة أحد المحاكم التي لا تبني أحكامها على الشريعة وتحاكم الجرائم المرتبطة بالإرهاب، وإن كان نشطاء حقوق الإنسان قد تم محاكماتهم في هذه المحاكم أيضًا. النمر – الذي كان منتقدًا صريحًا للحكومة وداعمًا متينًا لإعطاء الطائفة الشيعية حقوق أكبر – تم إعدامه في نفس اليوم الذي أعدم فيه 46 آخرون، بما في ذلك ثلاثة آخرين من المسلمين الشيعة المدانين بتهم مشكوك فيها مرتبطة بالأمن. نتج عن إعدام النمر موجة احتجاج دولي من عدة حكومات، ومن اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، والأمم المتحدة، ومجموعات حقوق الإنسان، وأثارت توترات طائفية في البلاد وفي المنطقة. في أغسطس من عام 2014، تم الحكم على توفيق عمرو، وهو رجل دين شيعي من محافظة الإحساء، بالسجن لمدة ثماني سنوات، يليها حظر على السفر لمدة 10 سنوات، ومنعه من إلقاء الخطب الدينية. وفقا لجماعات حقوق الإنسان، أدانته أحد المحاكم الجنائية المتخصصة بتهمة التشهير بنظام الحكم في المملكة العربية السعودية، والسخرية من قادتها الدينيين والتحريض على الطائفية، والدعوة إلى التغيير، و "عصيان الحاكم". واعتقل العمرو في عام 2011 بعد قيامه بسلسلة من الخطب العامة التي تدعو إلى إجراء إصلاحات في المملكة. وفي يناير من عام 2015، تم تأييد الحكم في الاستئناف.

أيضا واجه المسلمون السنة المنشقون القمع. على سبيل المثال، في نوفمبر من عام 2014، أدين مخلف الشمري، وهو كاتب وناشط من المسلمين السنة، من قبل محكمة جنائية وحكم عليه بالسجن لمدة عامين في و200 جلدة، ويرجع هذا جزئيًا إلى قيامه بزيارة زعماء الشيعة البارزين في المنطقة الشرقية لتعزيز المصالحة بين المسلمين السنة والشيعة. وفي نوفمبر من عام 2015، تم تأييد الحكم في الاستئناف. وحتى نهاية فترة إعداد التقرير، لم يتم استدعاؤه لقضاء عقوبة السجن ولا تلقى أي جلدات.

ارتفاع الهجمات العنيفة ضد المسلمين الشيعة: خلال العام الماضي، قام إرهابيون، بما في ذلك تنظيم داعش والجماعات المنتمية إليه، باستهداف العباد الشيعة بشكل متزايد. أثناء فترة إعداد التقرير، كان هناك خمس هجمات كبيرة على الأقل تستهدف أماكن عبادة شيعية: في يناير من عام 2016، وقع تفجير انتحاري وإطلاق نار في أحد مساجد الشيعة في محافظة الإحساء في المنطقة الشرقية وتسبب في وقوع أربع وفيات وما لا يقل عن 18 مصاب، وفي أكتوبر، فتح مسلح النار على مسجد شيعي في سيحات في المنطقة الشرقية ليقتل خمسة ويجرح ثمانية، وفي أكتوبر أيضًا، تسبب تفجير انتحاري في مسجد شيعي في محافظة نجران في وفيتين و19 جريح على الأقل، وفي مايو، تسبب تفجير انتحاري خارج مسجد شيعي في الدمام في المنطقة الشرقية في وقوع أربع وفيات، وقبله في مايو، أدى تفجير انتحاري في مسجد شيعي في القطيف بالمنطقة الشرقية إلى قتل 21 وجرح أكثر من 100.

في الكثير من هذه الحالات، كان مرتكبي التفجيرات ينتحرون أثناء الهجوم أو يقتلون من جانب السلطات. وفي معظم الحالات، كان المسئولون السعوديون والقادة الدينيون يدينون الهجمات ويدعون إلى الوحدة الوطنية. أثناء فترة إعداد التقرير، تم إلقاء القبض على مئات من الأشخاص بسبب ارتباطهم بهجمات مختلفة، والتخطيط لهجمات أو مراقبة أهداف محتملة، أو استخدام الإعلام الاجتماعي لنشر الفكر المتطرف وجذب المتطوعين. في يوليو من عام 2015، صرحت وزارة الداخلية أن أكثر من 400 شخص، أغلبهم مرتبطين بتنظيم الدولة، قد ألقي القبض عليهم. وهناك العديد من التحقيقات المرتبطة بهذه الأحداث جارية الآن. لقد اقترحت مجموعات حقوق الإنسان أن خطاب الحكومة السعودية ليس كافيًا لمنع الهجمات المستقبلية وأنه ينبغي إجراء إصلاح في السياسات.

اتهامات الردة والكفر والشعوذة: تواصل الحكومة السعودية استخدام الاتهامات الجنائية بالردة والكفر لقمع النقاش والحوار وإلزام المنشقين بالصمت. عادة ما يكون المروجين للإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان، وأولئك الذين يسعون لمناقشة دور الدين فيما يتعلق بالدولة، وقوانينها، والمجتمع أهداف مثل هذه الاتهامات.

في فبراير من عام 2015، أفادت التقارير بأنه صدر عن المحكمة العامة حكم بإعدام رجل سعودي بتهمة الردة. ووفقا لتقارير متعددة، هنالك زعم أن الرجل المجهول قام بنشر شريط فيديو لنفسه على موقع التواصل الاجتماعي وهو يقوم بتمزيق صفحات من القرآن وهو يدلي بتصريحات مسيئة. استخدمت المحكمة هذا الفيديو كدليل لإدانته وتبرير حكم الإعدام. وفي نهاية فترة إعداد التقرير، كانت حالته غير معلومة.

في نوفمبر من عام 2015، حُكم على الشاعر والفنان السعودي أشرف فياض بالإعدام بتهمة الردة بزعم التشكيك في الدين ونشر الفكر الإلحادي من خلال شعره، كما وُجّهت إليه تهمة بانتهاك المادة 6 من قانون مكافحة الجرائم الإليكترونية بالتقاط صور لنساء وتخزينها على هاتفه. قال فياض في المحكمة أن الصور جرى التقاطها في أحد المعارض الفنية. في مايو من عام 2014، كانت محكمة سعودية عامة في مدينة أبها الموجودة في الجنوب الغربي قد حكمت في الأصل على فياض بالسجن أربع سنوات و800 جلدة. بعد رفض

استئنافه، تم إعادة محاكمة فياض في نوفمبر من جانب لجنة قضاة جديدة حكمت عليه بالإعدام بتهمة الردة. وفي فبراير من عام 2016، ألغت أحد محاكم الاستئناف حكم الإعدام وأصدرت حكمًا جديدًا بالسجن لمدة ثماني سنوات و800 جلدة تقام عليه على 16 مرة. طبقًا للمحامي، يجب على فياض أيضًا أن يتراجع عن شعره في وسائل الإعلام السعودي الرسمي.

في يونيو من عام 2015، أيدت المحكمة السعودية العليا حكمًا على المدون رائف بدوي بالسجن لمدة 10 أعوام و1000 جلدة، وتغريمه مبلغ مليون ريال سعودي (266000 دولار أمريكي)، لإدانته من بين تهم أخرى، بإهانة الإسلام والسلطات الدينية. ونص الحكم على بدوي - مؤسس ورئيس تحرير موقع إلكتروني تم تشغيله كمنتدى على شبكة الإنترنت لإبداء وجهات النظر المختلفة والتعبير عنها بحرية - أن يتلقى 50 جلدة في الأسبوع لمدة 20 أسبوعا متتالية. في 9 يناير من عام 2015، تلقى بدوي أول مجموعة 50 جلدة. مباشرة بعد ما تم تنفيذ عقوبة الجلد، أدانت العديد من الحكومات، بما في ذلك الولايات المتحدة، واللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية، والعديد من منظمات حقوق الإنسان الدولية والأفراد تنفيذ الحكم. لم يتلق بدوي جلد إضافي، ويرجع ذلك في جزءٍ منه إلى الغضب الدولي وفي جزءٍ آخر إلى النتيجة التي توصل إليها الطبيب على أنه لا يمكن أن يتحمل جسديا جلد إضافي. في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، واصل وهن بدوي في السجون، حيث تم احتجازه منذ يونيو 2012. وتم الحكم على محامي بدوي، وليد أبو الخير، في يوليو 2014 من قبل المحكمة الجنائية المتخصصة بالسجن 15 عاما بتهم مختلفة ملفقة تتعلق بعمله كمدافع عن حقوق الإنسان. وفي يناير من عام 2015، تم تأييد الحكم الصادر ضده.

استمر القبض على الأشخاص بتهم السحر والشعوذة - جريمة يعاقب عليها بالإعدام - ومحاكمتهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. طبقًا لوزارة الخارجية ومجموعات حقوق الإنسان، تم إعدام بعض الأشخاص في السنوات الأخيرة. تمتلك هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحدات خاصة عبر البلاد لمكافحة الشعوذة والسحر.

قانون عام 2014 يصنف الكفر، والدعوة إلى الإلحاد على أنها أعمال إرهاب: قانون الإرهاب للمملكة العربية السعودية لعام 2014، وقانون العقوبات لجرائم الإرهاب وتمويله، وسلسلة من المراسيم الملكية اللاحقة تخلق إطار قانوني يجرم مثل الإرهاب تقريبا كافة أشكال المعارضة السلمية وحرية التعبير، بما في ذلك انتقاد تفسير الحكومة للإسلام أو الدعوة إلى الإلحاد. وبموجب القانون الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير من عام 2014، يمكن أن تؤدي الإدانة إلى السجن لمدة تتراوح بين ثلاث إلى 20 عام. تفيد لوائح وزارة الداخلية الصادرة في مارس من عام 2014 أنه بموجب القانون الجديد، يشتمل الإرهاب على "الدعوة إلى الفكر الالحادي بأي شكل من الأشكال، أو الدعوة إلى التشكيك في ثوابت الدين الإسلامي الذي تستند إليه هذه الدولة". وبينما المحاكم الشرعية السعودية تسمح مسبقا للقضاة بتجريم مختلف أشكال المعارضة السلمية، ينص القانون الجديد على آلية إضافية لتصنيف الإرهاب كالأعمال التي تعتبر كفرًا أو تدعو إلى الإلحاد. منذ أن دخل القانون حيز التنفيذ، وردت تقارير بتوجيه تهم وإدانة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان والملحدين بموجب القانون. على سبيل المثال، في فبراير من عام 2016، وردت تقارير عن إدانة رجل سعودي بإنكار

وجود الله والسخرية من المعتقدات الدينية على تويتر وحُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات و2000 جلدة وغرامة قدرها 5300 دولار أمريكي.

الانتهاكات التي ترتكبها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: إن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي تقدم تقاريرها إلى الملك والتي هي غير خاضعة للمراجعة القضائية، تفرض رسميا الآداب العامة وتقيد المظاهر والممارسة الدينية العامة من قبل كل من السعوديين وغير السعوديون. لقد تضاءل الحضور العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، في عام 2015، قام أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتجاوز دور سلطتهم في أجزاء من البلاد. في عام 2013، صدر قانون يحد من اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بما في ذلك مضايقة واحتجاز العمال الأجانب غير المسلمين الذين يؤدون شعائر دينية في منازلهم الخاصة بشكل دوري. في عام 2016، تم إقرار قانون يحد من اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. على الرغم من حقيقة أنه لا يسمح لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المشاركة في المراقبة، واحتجاز الأفراد لأكثر من 24 ساعة، واعتقال الأفراد دون مرافقة الشرطة، أو تنفيذ أي نوع من العقاب، فقد اُتهم أعضاؤها خلال العام الماضي بالضرب والجلد، والاحتجاز وخلاف ذلك من مضايقة الأفراد. وتواصل اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) الدعوة إلى حل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

تحسينات في الكتب المدرسية السعودية، مع استمرار نشر مواد عدم التسامح: في عام 2014، قدمت السفارة السعودية في واشنطن معظم الكتب المدرسية المستخدمة في المدارس الحكومية في المملكة خلال العام الدراسي 2013-2014. بعد تحليل بعض الكتب الدينية ذات الصلة والتي تم ذكرها سابقا على أنها تحتوي على لغة تحريضية تدعو إلى الكراهية والعنف، وجدت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) أن هناك تحسينات بشأن إزالة المحتوى غير المتسامح. بعد ذلك طلبت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) سبعة من الكتب الإضافية، ولم تتلق اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) هذه الكتب في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. في يناير من عام 2016، أدعى المسئولون السعوديون أن بعض الكتب المدرسية المطلوبة والتي تُدّرس في المرحلة الثانوية كانت لا تزال في طور المراجعة. وفي تقريرها السنوي عن الحرية الدينية الدولية الذي صدر في أكتوبر من عام 2015، وجدت وزارة الخارجية أن الحكومة السعودية لم تكمل مشروعها الممتد لعدة سنوات لإزالة المحتوى الذي عليه اعتراضات من الكتب الدراسية وأن المواد غير المتسامحة بقيت كما هي "بما في ذلك توجيهات لقتل المشعوذين وإقصاء الكافرين..."

في السنوات الأخيرة، حظر مرسوم ملكي سعودي تمويل المدارس الدينية والمساجد والمواد المطبوعة التي تدعو إلى الكراهية، وغيرها من الأنشطة التي تدعم التعصب الديني والعنف تجاه غير المسلمين والمسلمين غير الطائعين خارج المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، فإنه بحسب ما ورد لازال توزيع بعض الكتابات، والإصدارات القديمة من الكتب المدرسية والمواد المسيئة في بعض البلدان في جميع أنحاء العالم على الرغم من سياسة الحكومة السعودية على أنها سوف تسعى لاسترداد المواد التي تم توزيعها سابقا التي تعلم الكراهية

تجاه الأديان الأخرى، وفي بعض الحالات التشجيع على العنف. على سبيل المثال، بررت بعض الكتب القديمة العنف ضد المرتدين، والسحرة، والمثليين جنسيا، ووصفت اليهود والمسيحيين على أنهم "أعداء المؤمنين،" وقدم كتاب منهاج مدرسة ثانوية آخر "بروتوكولات حكماء صهيون" - وهو تزوير مصمم لتعزيز العداء تجاه اليهود – على أنه وثيقة أصلية. وكذلك تبقى المخاوف من محطات تلفزيونية فضائية يمولها القطاع الخاص في المملكة التي لا تزال تتبنى الكراهية الطائفية والتعصب.

سياسة الولايات المتحدة

على الرغم من وجود سلسلة من التحديات في السنوات الأخيرة، لا تزال العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية وثيقة. منذ عام 2010، والحكومة الأمريكية تبلغ الكونجرس بمبيعات أسلحة مقترحة للملكة تقدر بأكثر من 100 مليار دولار، ومنذ مارس من عام 2015، والولايات المتحدة تقدم الأسلحة، والدعم اللوجستي وغيره من أشكال الدعم للعمليات العسكرية السعودية في اليمن. على مدى السنين، كان اعتماد حكومة الولايات المتحدة على الحكومة السعودية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والأمن الإقليمي، وإمدادات الطاقة يحد من استعدادها للضغط على الحكومة السعودية لتحسين السجل الضعيف لحقوق الإنسان وللحرية الدينية.

خلال العام الماضي، قُدمت الاهتمامات المشتركة حول الإرهاب الإسلامي، وخاصة تقدم الدولة الإسلامية في العراق والشام، حيث قدمت الطموحات الإقليمية الإيرانية قوة دفع جديدة لزيادة التعاون الاستراتيجي. منذ عام 2014، والقوات السعودية تشارك في بعض الضربات على أهداف لتنظيم داعش في سوريا. وقد عبّر النقّاد عن مخاوفهم من أن الولايات المتحدة كانت مترددة في تعريض المبادرات الثنائية الهامة إلى الخطر عن طريق الدفع العلني للإصلاحات السياسية وحقوق الإنسان. على الرغم من ذلك، وأثناء فترة إعداد التقرير، أصدرت وزارة الخارجية بعض البيانات العامة تثير قضايا حقوق الإنسان والحرية الدينية، بما في ذلك إبداء القلق حول إعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر في يناير من عام 2016 وحث الحكومة السعودية لإلغاء عقوبة الجلد ضد المدون رائف بدوي وإعادة النظر في قضيته وحكمه في يناير من عام 2015.

وفقا لوزارة الخارجية، تسعى السياسة الأمريكية للضغط على الحكومة السعودية "لاحترام الحرية الدينية والقضاء على التمييز ضد الأقليات الدينية، وتعزيز احترام المعتقدات الدينية لغير المسلمين ". وتستمر الحكومة الأمريكية في تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية لإزالة الفقرات غير المتسامحة التي تدعو إلى العنف في الكتب المدرسية، ولا تزال تدرج مسئولين سعوديين في التبادل وبرامج زوار الولايات المتحدة التي تعزز التسامح الديني والحوار بين الأديان. وفقًا للتقارير، زاد عدد الطلاب الذي يحصلون على تعليمهم الثانوي في الولايات المتحدة بواقع عشرة أضعاف من عام 2000 إلى عام 2015. في عام 2015، صرّح مسئولون سعوديون أنه كان هناك أكثر من 125000 سعودي في الولايات المتحدة كجزء من برنامج المنح

الدراسية وأنه كانت هناك خطط موضوعة لتوسيع الدعم المالي لحكومة الولايات المتحدة لتغطية كل الطلاب السعوديين الذين يدرسون في الولايات المتحدة.

في سبتمبر من عام 2004، وبما يتفق مع توصية اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF)، فإن وزارة الخارجية حددت المملكة العربية السعودية بلد مصدر قلق خاص لأول مرة. في عام 2005، تم وضع إلغاء مؤقت، عوضا عن العمل على اتخاذ إجراء تكليف تشريعي خلاف ذلك نتيجة لتسمية المملكة العربية السعودية بلد مصدر قلق خاص، للسماح بمواصلة المناقشات الدبلوماسية بين الحكومتين الأمريكية والسعودية و"لتعزيز أهداف قانون الحرية الدينية الدولية (IRFA)". وفي يوليو من عام 2006، تم الابقاء على الإلغاء في مكانه لأجل غير محدد عندما أعلنت وزارة الخارجية أن المباحثات الثنائية الجارية مع المملكة العربية السعودية قد مكنت الحكومة الأمريكية من تحديد وتأكيد عدد من السياسات بأن الحكومة السعودية "تسعى وسوف تستمر في السعي لغرض تعزيز حرية أكبر للممارسة الدينية وزيادة التسامح مع المجموعات الدينية". واختتمت اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) بأن التنفيذ الكامل من قبل الحكومة السعودية لهذه السياسات من شأنه أن يقلل بشكل كبير ممارسات الحكومة ذات الطابع المؤسسي التي تؤثر سلبا على حرية الدين والمعتقد. وتضمنت التدابير بأن المملكة العربية السعودية أكدت سياسات الدولة على ما يلي:

- وقف توزيع الكتابات غير المتسامحة والفكر المتطرف داخل المملكة العربية السعودية وحول العالم.

- مراجعة وتحديث الكتب المدرسية لإزالة ما تبقى من المرجعيات غير المتسامحة التي تحط من قدر المسلمين أو غير المسلمين أو تلك التي تروج للكراهية تجاه الديانات الأخرى أو الجماعات الدينية، وهي عملية تتوقع الحكومة السعودية أن تستكملها في سنة أو سنتين [في موعد أقصاه يوليو من عام 2008].

- ضمان وحماية الحق في العبادة الخاصة للجميع، بمن فيهم غير المسلمين الذين يتجمعون في المنازل لممارسة الشعائر الدينية، والحق في امتلاك المواد الدينية واستخدامها.

- التأكد من أن أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تقوم بالحجز أو إجراء تحقيقات مع المشتبه بهم، وتنفيذ العقوبة، وتنتهك حرمة البيوت الخاصة، وتقوم بإجراء المراقبة، أو مصادرة المواد الدينية الخاصة، ومحاسبة أي من مسئولي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذين يرتكبون انتهاكات.

- الوصول بقوانين وأنظمة المملكة إلى الامتثال إلى معايير حقوق الإنسان.

في 18 يوليو من عام 2014، قامت وزارة الخارجية بإعادة تصنيف المملكة العربية السعودية بلد مصدر قلق خاص، ولكنها أبقت الاحتفاظ بالإلغاء عن القيام بأي إجراء مستشهدة بـ "المصلحة الوطنية الهامة للولايات المتحدة"، عملا بالمادة 407 من قانون الحرية الدينية الدولية (IRFA).

التوصيات

تحث اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) الحكومة الأمريكية على معالجة قضايا الحرية الدينية بفاعلية وعلنيا مع الحكومة السعودية والإبلاغ علنا على نجاح الحكومة أو عدم تنفيذ إصلاحات حقيقية، وذلك لضمان أن مبادرات الحكومة السعودية سوف تؤدي إلى تقدم واضح وكبير. على وجه التحديد، توصي اللجنة الأمريكية للحرية الدينية الدولية (USCIRF) على أنه ينبغي على حكومة الولايات المتحدة:

- الاستمرار في تسمية المملكة العربية السعودية بلد مصدر قلق خاص، وعدم إصدار إلغاء بعد الآن، والضغط على الحكومة السعودية لاتخاذ خطوات ملموسة نحو استكمال الإصلاحات التي تم التأكيد عليها في يوليو من عام 2006 أثناء المناقشات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية؛ وتقديم تقرير مفصّل عن التقدم من عدمه في كل مجال من مجالات القلق؛

- الضغط والعمل على أعلى المستويات من أجل تأمين الإفراج عن رائف بدوي، ومحاميه وليد أبو الخير، وسجناء الرأي الآخرين؛

- الضغط على الحكومة السعودية لإنهاء مقاضاة الدولة للأفراد المتهمين بالردة والكفر والشعوذة؛

- إجراء تقييم سنوي لوزارة التربية والتعليم المعنية بالكتب الدينية وجعله متاح للعامة من أجل تحديد ما إذا كان قد تم إزالة الفقرات التي تعلّم التعصب الديني؛

- الضغط على الحكومة السعودية للتنديد علنا باستمرار استخدام الإصدارات القديمة من الكتب الدراسية السعودية وغيرها من المواد التي تعزز الكراهية والتعصب في جميع أنحاء العالم، وإدراج مفاهيم التسامح واحترام حقوق الإنسان لجميع الأشخاص في الكتب المدرسية، وبذل كل السعي لاسترداد المواد التي وزعت سابقا التي تحتوي على التعصب؛

- الضغط على الحكومة السعودية لمواصلة معالجة التحريض على العنف والتمييز ضد المسلمين غير المرغوب فيهم وغير المسلمين، بما في ذلك من خلال مقاضاة رجال الدين الذين تمولهم الحكومة ممن يحرضون على العنف ضد الأقليات المسلمة أو أفراد من الأقليات الدينية غير المسلمة؛

- الضغط على الحكومة السعودية لضمان المساواة في الحقوق والحماية بموجب القانون للمواطنين المسلمين الشيعة؛

- الضغط على الحكومة السعودية لإزالة تصنيف الدعوة إلى الإلحاد والكفر على أنها أعمال إرهابية في قانون الإرهاب لعام 2014؛

- إدراج الزعماء الدينيين السعوديين، بالإضافة إلى مسئولين حكوميين، في التبادلات وبرامج زيارات الولايات المتحدة التي تعزز التسامح الديني والحوار بين الأديان؛

- العمل مع الحكومة السعودية لتقنين الممارسة الدينية الخاصة لغير المسلمين، والسماح لرجال الدين الأجانب بدخول البلاد لتنفيذ شعائر العبادة وتقديم المواد الدينية لمثل هذه الشعائر.